

ذكرت مصادر مطلعة أن صندوق التماسك الاجتماعي أضحى يواجه إشكال الاستمرارية لكون المساهمة التضامنية التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2013، والتي تؤسس لاقتطاعات تضامنية للشركات التي تتجاوز أرباحها 20 مليون درهم، وأصحاب الدخل التي تتجاوز 30 ألف درهم، ستنتهي مع نهاية سنة 2015، في حين أن هذه المساهمة تشكل أساس تمويل الصندوق. وتشير المعطيات المتوفرة إلى أنه تم تمويل صندوق التماسك الاجتماعي بأرصدة مالية ناهزت 2.5 مليار درهم سنة 2012 و3.5 مليارات درهم في سنة 2013 و4 مليارات درهم سنة 2014. واستهدفت عمليات الصندوق تمويل البرامج الاجتماعية، وعلي رأسها نظام المساعدة الطبية «راميد» وبرنامج «تيسير» للمساعدات المالية المباشرة لدعم تدرس التلاميذ المنحدرين من الأسر الفقيرة، ومنح الدعم للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب تنفيذ المرسوم المتعلق بدعم النساء الأرامل. وأكدت مصادرنا أن الحكومة ستتجه بشكل أساسي نحو صندوق المقاصة، الذي يعول عليه لتوفير الاعتمادات المالية الضرورية لاستمرارية صندوق التماسك الاجتماعي، بالنظر إلى أن المساهمة التضامنية ستنتهي بنهاية السنة الجارية، في حين يسجل ارتفاع النفقات المرتبطة بعدد من العمليات، خاصة نظام المساعدة الطبية «راميد»، الذي تسعى الحكومة إلى مواكبة تنزيله بتطوير العرض الصحي، عبر إقرار اعتماد يقدر بمليار درهم لاقتناء الأجهزة الطبية لمختلف الجهات. الاعتماد على صندوق المقاصة سيرتكز على الهوامش التي سيتم توفيرها، إثر القرارات التي تم اتخاذها برفع الدعم عن المحروقات وإقرار نظام مقايضة الأسعار وربطها بالسوق الدولية. وتشير توقعات مسؤولي صندوق المقاصة إلى إمكانية انخفاض تكاليف الدعم بأزيد من 10 ملايين درهم، علاوة على ما يمكن أن تتخذه الحكومة من إجراءات فيما يخص دعم السكر وقنينات الغاز. وكان رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، قد طرح إشكالية تمويل صندوق التماسك الاجتماعي ضمن مذكرته التوجيهية الخاصة بمشروع قانون المالية لـ2016، حيث أشار، في الشق الخاص بإصلاح المقاصة، إلى مواصلة مجهود توفير هوامش مالية إضافية قصد توجيهها بالأساس لدعم الاستثمار المنتج، واستهداف بعض الفئات المعوزة المحددة، وتعزيز شبكة الخدمات الاجتماعية، خاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن.